

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية، وهو منظمة
غير حكومة ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180512 180512 12-31233 (A)



بيان

إن المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية هو اتحاد للجمعيات النسائية والمجموعات النسائية في جمعيات مختلطة في ألمانيا، يمثل ١١ مليون امرأة في ألمانيا.

وتولي المنظمة أهمية كبيرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف ٣. ولا تقوم المنظمة برصد الأهداف الإنمائية للألفية فقط، بل كذلك منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في هذا المجال.

ونحث الحكومات على تصميم وتمويل وتنفيذ الإجراءات التي تتناول التغيرات الهيكلية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات.

وعلى مدى السنوات السابقة، تكوّنت لدى المنظمة خبرات جيدة في الإجابة على السؤال: لماذا تعيش المرأة فقيرة بل لماذا ستعيش في الفقر خلال شيخوختها.

وإننا نحث الحكومات على كفالة أن تأخذ سياسات وممارسات التوظيف والحماية الاجتماعية في الاعتبار البطالة الجزئية للمرأة وغلبة المرأة في مزاولة أعمال غير ثابتة، وأعمال بدوام جزئي، وأعمال منخفضة الأجور، وفي القطاع غير الرسمي.

ونحث الحكومات والشركاء الاجتماعيين مثل نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل على وضع جداول للرواتب تعمل على تضيق الفجوة بين رواتب النساء والرجال. وإذا لم يؤدي ذلك إلى نتيجة، فإننا نحث الحكومات على وضع القوانين المناسبة.

ومن الأسباب الأخرى لفقر المرأة هو أنها تقدم الرعاية للأطفال والبالغين المعالين. وإننا نحث الحكومات على وضع قوانين تنطوي على استحقاقات توفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية، مثل الإجازة المدفوعة الأجر لكلا الوالدين، والرعاية الجيدة للأطفال والبالغين المعالين، وخطط التدريب لتسهيل إعادة إدماج المرأة في سوق العمل.

وفي كثير من الأحيان، تعمل المرأة في وظائف متدنية الأجر من دون ضمان اجتماعي. وإننا ندعو الحكومات إلى وضع أحكام قانونية تكفل حداً أدنى للرواتب تمكّن النساء والرجال من العيش لقاء عملهم. كما نحث الحكومات على المطالبة بتقديم مساهمات إلى نظام الضمان الاجتماعي منذ الساعة الأولى من العمل. وبموجب هذه الأحكام، يمكن منع حدوث الفقر في أثناء الشيخوخة.

ونحث الحكومات على وضع تدابير إلزامية لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الشركات بموجب الحصص والأهداف والعقوبات وتدابير أخرى.

ونحث الحكومات على كفالة حقوق النساء المهاجرات والنساء المنتميات إلى الأقليات اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز.

ونؤكد أن العمل اللائق يعني توفير ظروف عمل لائقة تخلو من التحرش الجنسي في أماكن العمل وأجور لائقة. ويتعلق هذا أساساً بالمهن التي يحتاجها المجتمع. ونرى أن الاقتصاد المستدام يتطلب أخلاقيات رعاية جديدة أو فلسفة رعاية اجتماعية مشتركة وعادلة. لذلك، فإنه يتطلب تعريفاً جديداً للعمل الذي يحتاجه المجتمع. ويجب تقاسم العمل من قبل الجنسين وبين الأجيال. ويجب دمج مصالح المرأة والفرص المتاحة.

وإننا بحاجة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن كيفية تشكيل مستقبل مستدام. وخلال هذه العملية، يجب على الحكومات والبرلمانات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمنظمات النسائية أن تعزز القدرات المدنية لتشكيل المجتمع.